



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

تطور استخدام الأدوات المالية الرقمية في العراق وانعكاساته على الشمول المالي: مقارنة إقليمية للمدة 2017-2024

م.د. احمد حامد جمعة هذال

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

drahmedmms29@Uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تتناول هذه الدراسة التوسع المتسارع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في العراق خلال المدة 2017–2024 أذ تناولت إطار نظري معزز بمفاهيم التكنولوجيا المالية الحديثة ونظريات قبول التكنولوجيا، كما أجرت مقارنة إقليمية شملت خمس دول عربية وإقليمية، مركزة على تحليل مؤشرات الشمول المالي مثل نسبة امتلاك الحسابات، استخدام المدفوعات الرقمية، الادخار الرسمي، والدفع عبر الهاتف المحمول، واستندت الدراسة إلى تحليل بيانات كمية صادرة عن البنك الدولي والبنك المركزي العراقي كشفت النتائج أن العراق حقق تقدماً ملحوظاً في البنية التحتية لأنظمة الدفع (RTGS)، (IRPS، ACH) وفي بعض المؤشرات الرقمية، لكنه لا يزال يسجل أقل المعدلات في أغلب مؤشرات الشمول المالي مقارنة بدول المقارنة، كما أن التحديات التنظيمية والثقافية وضعف الثقة المجتمعية ومحدودية الوعي المالي تُعدّ أبرز معوقات التوسع الشامل في استخدام المدفوعات الرقمية، توصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة تربط بين الشمول المالي والتحول الرقمي، تشمل إصلاح البنية التحتية، تحديث الإطار التشريعي، وتوسيع الثقافة الرقمية لدى المستخدمين.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية – الشمول المالي – الدفع الإلكتروني

Abstract

This study investigates the rapid expansion of electronic payment tools in Iraq during the period 2017–2024, within a regional comparative framework involving five Arab and regional countries. It focuses on analyzing financial inclusion indicators such as account ownership, digital payment usage, formal savings, and mobile payment adoption. The analysis relies on quantitative data from the World Bank and the Central Bank of Iraq, combined with a theoretical framework grounded in financial technology concepts and technology acceptance models. The findings reveal that while Iraq has made notable progress in payment infrastructure (RTGS, ACH, IRPSI) and certain digital indicators, it consistently ranks lowest across most financial inclusion metrics compared to its peers. Structural, regulatory, and cultural barriers—particularly weak public trust and limited financial awareness—remain major obstacles. The study recommends adopting a comprehensive national strategy that integrates financial inclusion with digital transformation by improving infrastructure, updating regulations, and enhancing digital literacy.

Keywords: Financial technology - Financial inclusion - Electronic payment

المقدمة

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین طفرة كبيرة في مجال التكنولوجيا المالية، انعكست بصورة مباشرة على أنماط الدفع والتحويلات المالية وإدارة التعاملات النقدية. ومع اتساع نطاق الاقتصاد الرقمي، أصبح الدفع الإلكتروني أحد أبرز الأدوات التي تعيد تشكيل العلاقة بين الأفراد والمؤسسات المالية والدولة، وذلك لما يوفّره من مزايا تتعلق بالسرعة، والشفافية، وتقليل التكاليف، فضلاً عن دوره في تعميق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وفي العراق تزايد الاهتمام بتطوير أنظمة الدفع الرقمية منذ عام 2017، متأثراً بالتحويلات العالمية والإقليمية من جهة، وبحاجة الاقتصاد الوطني إلى إصلاحات هيكلية من جهة أخرى. فقد بادر البنك المركزي العراقي إلى إطلاق وتحديث أنظمة الدفع الكبرى مثل RTGS للتسويات الفورية، و ACH للتحويلات الإلكترونية، و IRPSI للبنية التحتية للمدفوعات بالتجزئة، بهدف الانتقال التدريجي نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النقد، غير أنّ هذا التوسع واجه تحديات معقدة ذات طبيعة تنظيمية وثقافية وتقنية، جعلت العراق متأخراً مقارنةً بالدول الإقليمية في معظم مؤشرات الشمول المالي.

وتزداد أهمية دراسة الدفع الإلكتروني في العراق في ظل ضعف الثقة المجتمعية بالمؤسسات المصرفية، وانخفاض نسبة امتلاك الحسابات المصرفية، واستمرار الفجوة بين الحضر والريف، إلى جانب محدودية الثقافة المالية الرقمية، إن هذه التحديات تجعل من تحليل التجربة العراقية في الدفع الإلكتروني ضرورة علمية لفهم مآلات التحول الرقمي في القطاع المالي، والكشف عن العوامل المقيدة أو المعززة له، ومقارنته بدول إقليمية قطعت أشواطاً أبعد في هذا المجال، وتأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على تطور استخدام أنظمة الدفع الرقمي في العراق خلال المدة 2017-2024، ومقارنته بخمس دول إقليمية (الإمارات، السعودية، مصر، تركيا)، بغية الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف، وتحليل أثر هذه الأنظمة على مؤشرات الشمول المالي. كما تسعى الدراسة إلى اقتراح سياسات عملية تعزز التحول نحو مجتمع رقمي أكثر شمولاً وكفاءة، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

مشكلة الدراسة

رغم التطور التكنولوجي في أنظمة الدفع الرقمية في العراق، إلا أن أثر هذا التطور على الشمول المالي لا يزال محدوداً، مما يطرح تساؤلاً حول فعالية البنية المؤسسية والتشريعية والتقنية في استيعاب وتعميم هذه الأدوات، خاصة في ظل ضعف المؤشرات مقارنة بدول الجوار، ومن هنا ستجيب هذه الدراسة على السؤال الآتي:

ما مدى تأثير تطور أنظمة الدفع الرقمية على مؤشرات الشمول المالي في العراق مقارنة ببعض الدول الإقليمية؟

فرضية الدراسة

يؤدي التوسع في استخدام أنظمة الدفع الرقمي في العراق إلى تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال زيادة نسبة الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية نشطة وتقليص الاعتماد على النقد، بما يجعل مؤشرات الدفع الرقمي أكثر تقارباً مع بعض الدول الإقليمية خلال المدة 2017-2024.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تناولها التحليل المقارن لمؤشرات الشمول المالي في العراق ودول إقليمية، وتفسيرها للعوامل التي تُعزّز أو تُقيّد التحول نحو مجتمع غير نقدي، في ظل بيئة اقتصادية ومؤسسية معقدة، مما يتيح وضع سياسات واقعية لتعزيز الشمول المالي الرقمي.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، معتمدة على بيانات كمية من البنك الدولي (قاعدة Global Index)، والتقارير الإحصائية للبنك المركزي العراقي، وتحليل تطورات أنظمة الدفع RTGS و ACH و IRPSI كما اعتمدت منهج المقارنة بين خمس دول هي: الإمارات، السعودية، مصر، تركيا، والعراق، خلال المدة 2017-2024.

أهداف الدراسة

- 1- تحليل أثر التوسع في أنظمة الدفع الرقمي على مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة 2017-2024.
- 2- مقارنة تطورات الشمول المالي في العراق مع عدد من الدول الإقليمية (الإمارات، السعودية، مصر، تركيا) للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف.
- 3- تحديد دور البنية التحتية الرقمية مثل (RTGS، ACH، IRPSI) في دعم الثقة والمعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد.
- 4- اقتراح سياسات وإجراءات عملية لتعزيز الشمول المالي في العراق عبر توسيع استخدام الدفع الرقمي وتحسين البيئة التنظيمية والتشريعية

هيكلية الدراسة

قسمت هيكلية الدراسة الى ثلاثة مطالب، اما الاول فقد ركز على الاطار النظري للتكنولوجيا المالية ومؤشرات الشمول المالي فضلاً عن مميزاته والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، اما المطلب الثاني فقد تناول تحليل المؤشرات الكمية الخاصة بالتكنولوجيا المالية لدول اقليمية مقارنة بالعراق، في حين ركز المطلب الثالث على تحليل تطور البنية التحتية لانظمة الدفع الالكترونية في العراق، واختتمت الدراسة باهم الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الاول: التكنولوجيا المالية، المفاهيم النظرية والادوات

اولاً: المفاهيم والنظريات:

ظهرت التكنولوجيا المالية في منتصف العقد الثاني من الألفية، واكتسبت اهتماماً كبيراً بسبب نموها السريع وتأثيراتها المتعددة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أدى هذا التطور السريع إلى تسهيل تقديم الخدمات المالية الرقمية – مثل الأموال عبر الهاتف المحمول – خصوصاً في المناطق التي تفتقر إلى الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، يتجاوز تأثير التكنولوجيا المالية نطاق الخدمات المالية التقليدية، (Lai & Samers, 2021) إذ يتماشى أيضاً مع مبادرات التنمية المستدامة، وتشير أبحاث حديثة إلى أن التكنولوجيا المالية تدعم الابتكار البيئي وكفاءة الطاقة، وتقلل الانبعاثات الكربونية، وتدعم الاستدامة البيئية، وغالباً ما يُستخدم مصطلح فينتك (التكنولوجيا المالية) بالتبادل مع التمويل الرقمي أو التمويل عبر الإنترنت، وخصوصاً في الصين، حيث يُعد مصطلح التمويل عبر الإنترنت أكثر شيوعاً، يشير مصطلح (الدفع الرقمي) إلى المعاملات التي تتم من خلال الوسائل الرقمية أو عبر الإنترنت، دون الحاجة إلى تبادل نقدي فعلي، حيث يستخدم كل من الدافع والمستلم وسيطاً رقمياً لإتمام المعاملة، على سبيل المثال، عند دفع ثمن مشتريات باستخدام جهاز محمول (هاتف ذكي) عبر الاتصال اللاسلكي أو باستخدام تكنولوجيا اتصال أخرى كما يشير الدفع الرقمي أيضاً إلى المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت، كالدفع بواسطة بطاقات الائتمان أو الخصم سواء عبر الإنترنت أو عند نقاط البيع الفعلية، مثل المتاجر أو الأسواق (Abid et al, 2023: 2) ويستند الفهم النظري لتأثير الدفع الالكتروني على التنمية الاقتصادية , (Hua and Huang (2021, 323) ونشير الى ابرز نظريات في مجال التكنولوجيا المالية: (Dao, Le, & Nguyen, 2024: 6)

- 1- نظرية القدرات (Capability Approach) التي اقترحها أمارتيا سن، وتُشدد على أهمية القيم المعيارية في ضمان أن تكون التكنولوجيا ميسورة التكلفة، وتعزز الحرية والإبداع لدى الأفراد.
- 2- نظرية التكنولوجيا المناسبة (Appropriate Technology) التي طرحها شوميكرو وبنى عليها وآخرون، وتُبرز الحاجة إلى تكنولوجيا تُحسن مهارات وقدرات المستخدمين وتدعم التنمية المستدامة التي تركز على الإنسان، خصوصاً في سياق تكنولوجيا التنمية.
- 3- نظرية الفعل العقلاني تفترض أن المستخدمين يُقيّمون عواقب استخدام التكنولوجيا قبل اتخاذ القرار.
- 4- نموذج قبول التكنولوجيا يركز على سهولة الاستخدام والوظيفية، ويُعد من النماذج الأساسية في أبحاث انتشار التكنولوجيا.
- 5- نظرية السلوك المخطط تفترض أن استخدام التكنولوجيا يتأثر بالنوايا السلوكية للأفراد، والتي تتشكل من المواقف والمعايير والتحكم السلوكي المدرك.
- 6- النظرية الموحدة لقبول التكنولوجيا واستخدامها تدمج ثمانية نظريات لتفسير تبني التكنولوجيا، وتشير إلى أربعة عوامل رئيسية تؤثر على السلوك: النية السلوكية، التوقعات الجهدية، الظروف الميسرة، والتأثير الاجتماعي.

ومن منظور اقتصادي، تؤكد نظريات العرض والطلب، إلى جانب أطر العمل الخاصة بمنتجات التكنولوجيا والخدمات المالية، أن (الفينتك) يمكنها تعزيز الابتكار التقني والخدمي في القطاع المالي ومن منظور سلوكي فردي، تساعد نظريات قبول التكنولوجيا على تفسير كيفية اتخاذ الأفراد قرارات تبني التكنولوجيا من أجل الوصول إلى الخدمات المالية. تُعدّ بطاقات الدفع إحدى أقدم وأبسط تقنيات الدفع الرقمي المتاحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لعملائها. وتُعتبر وسيلة تقليدية نسبياً بالمقارنة مع الفئات الأخرى، مثل الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الهاتف المحمول، والعملات المشفرة، ويمكن لحاملي البطاقات الوصول إلى حساباتهم البنكية من خلال هذه البطاقات لإجراء المدفوعات سواءً عبر الإنترنت أو من خلال أجهزة نقاط البيع (POS) وتتميز جميع تقنيات الدفع بسهولة الاستخدام، لكنها تختلف من حيث طريقة التشغيل فهناك مجموعة أنواع منها (Abid et al, 2023):

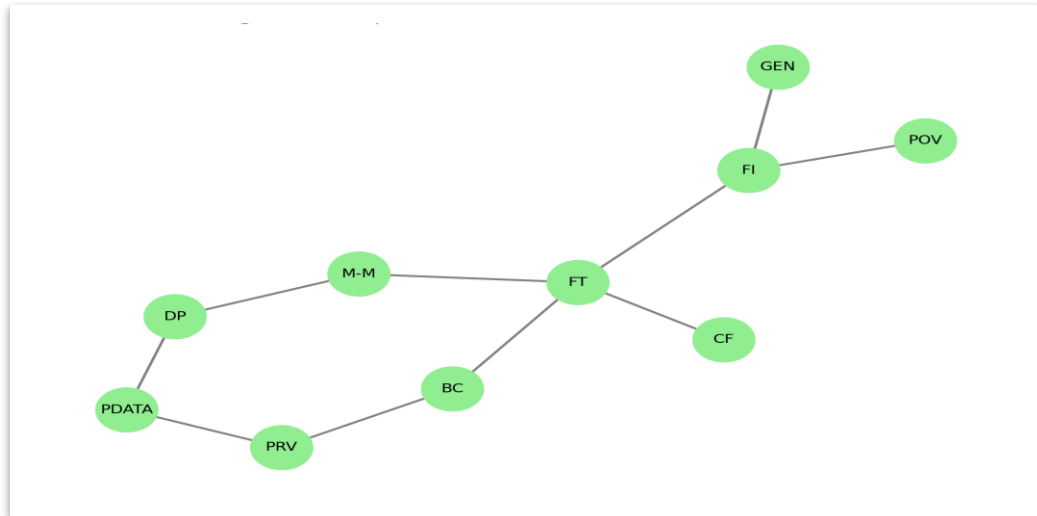
- 1- بطاقات الخصم (Debit Cards): تسمح لحامل البطاقة بالدفع من رصيد مسبق الإيداع في البنك.
- 2- بطاقات الائتمان (Credit Cards): تسمح بالسحب أو الدفع عبر اقتراض مبلغ محدد من مقدم الخدمة.
- 3- البطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cards): تُحمّل بمبلغ محدد مسبقاً، ويمكن استخدامها حتى نفاد الرصيد، دون الحاجة إلى حساب بنكي.
- 4- المحفظة الرقمية (Digital Wallet): تتيح للمستخدمين ربط حساباتهم البنكية لتسديد المدفوعات عبر أجهزة إلكترونية، مثل Apple Pay على أجهزة آبل، و Samsung Pay على أجهزة سامسونج.
- 5- نظام OPERA يُعد تقنية دفع غير متصلة بالإنترنت (Offline Payment)، حيث يسمح بإجراء معاملات رقمية دون الاتصال الفعلي بالشبكة، باستخدام رموز رقمية يمكن قراءتها مرة واحدة.
- 6- EFTPOS يُستخدم في نقاط البيع لربط حساب العميل بحساب التاجر إلكترونياً، مما يقلل من الحاجة للنقد.
- 7- عملة الحرير (Silk Currency) ضمن مبادرة "الحزام والطريق" تُعد من أحدث الاتجاهات الصينية، وقد تم تصميمها لتكون مركزاً تقنياً تتفرع منه أنظمة دفع متعددة، معتمدة على آليات مستوحاة من نموذج منطقة اليورو.

ثانياً: مميزات التكنولوجيا المالية:

إن فوائد استخدام تقنيات الدفع الرقمي تتجاوز مجرد السهولة، فهي توسّع قاعدة العملاء المحتملين للتجار، وتقلّل من تكاليف التعامل مع النقد، وتكشف العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما يزيد من الإيرادات الضريبية للحكومات. وتُسهم جميع هذه العوامل في تقليل الاحتكاك الاقتصادي (Khando et al: 2023:16) تستهدف أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويتفق عدد كبير من الباحثين على ضرورة توسيع الوصول إلى الخدمات المالية لتحقيق هذه الأهداف وهناك العديد من المزايا التي تخلقها التكنولوجيا المالية: (Dao, Le, & Nguyen2024:24)

- 1- التكنولوجيا المالية كأداة محتملة لتمكين الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية.
 - 2- أذ تسمح الابتكارات مثل الدفع الإلكتروني بحصر عمليات الدفع وتقديم الخدمات المالية للفئات الصغيرة، مما يخلق نظاماً مالياً أكثر شمولاً.
 - 3- تسهم التكنولوجيا المالية في تقليل الاعتماد على الوثائق الرسمية، من خلال استخدام بيانات سلوكية مثل استخدام الهاتف أو مواقع التواصل.
 - 4- كما يمكن للدفع الإلكتروني أن يعزز من المشاركة الاقتصادية للنساء، ويسهم في سد الفجوات في الشمول المالي في الاقتصادات الناشئة.
 - 5- أن التمويل الرقمي الشامل يخفف بشكل كبير من قيود التمويل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقليل التكاليف، والتحكم في الرافعة المالية، وزيادة المصادر الداخلية للتمويل.
 - 6- يساعد الدفع الإلكتروني المشاريع الصغيرة وغير الرسمية في حفظ الأموال ونقلها بأمان، مما يوسّع من خدمات الشمول المالي ويقلل حجم الاقتصاد غير الرسمي.
 - 7- إن فوائد استخدام تقنيات الدفع الرقمي تتجاوز مجرد الراحة، فهي توسّع قاعدة العملاء المحتملين للتجار، وتقلّل من تكاليف التعامل مع النقد، وتكشف العديد من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما يزيد من الإيرادات الضريبية للحكومات، وتُسهم جميع هذه العوامل في تقليل الاحتكاك الاقتصادي (Khando et al, 2022: 163).
- يظهر الشكل (1) شبكة العلاقات المفاهيمية بين مختلف العلاقات، حيث تشكّل التكنولوجيا المالية النواة المركزية التي تتقاطع مع مفاهيم أخرى مثل الفقر، والنوع الاجتماعي، والمدفوعات الرقمية، والتمويل الجماعي، والبلوك تشين، والخصوصية، وتبرز هذه العلاقات كيف تسهم الابتكارات المالية في الحد من الفقر وتحقيق العدالة، وفي الوقت نفسه تطرح تحديات جديدة تتعلق بحماية الخصوصية وإدارة البيانات في البيئة الرقمية، كما يُظهر الترابط بين الدفع الإلكتروني والمدفوعات الرقمية أنهما من أهم القنوات العملية لتحقيق الشمول المالي في المجتمعات التي تفتقر إلى البنية المصرفية التقليدية.

الشكل (1): ارتباط التكنولوجيا المالية بالشمول المالي



Dao, H., Le, P., & Nguyen, D. K. (2024). Financial inclusion and fintech: A state-of-the-art systematic literature review. *Journal of Financial Innovation*.

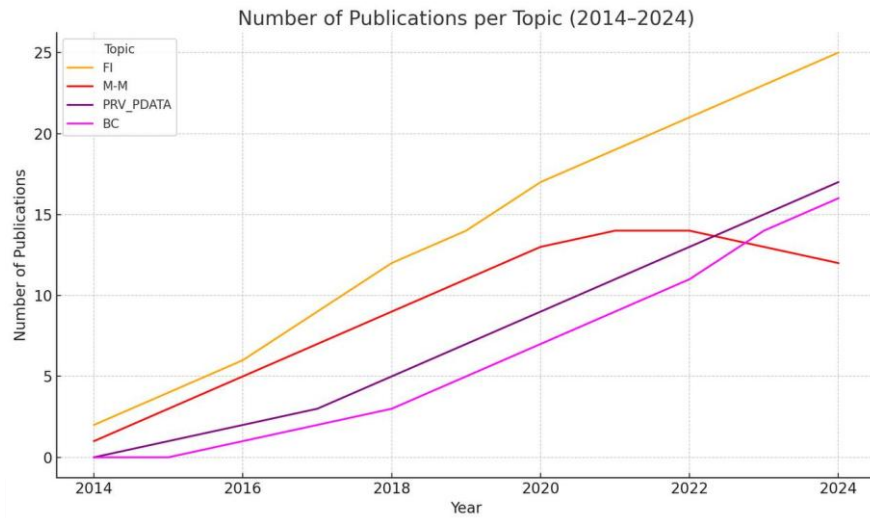
الجدول (1): توضيح خريطة التكنولوجيا المالية

الرمز	توضيح الرمز
FT ↔ FI	العلاقة المباشرة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي
FT ↔ M-M / CF / BC	التكنولوجيا المالية تؤدي إلى الابتكار المالي (مدفوعات متنقلة، تمويل جماعي، بلوك تشين).
FI ↔ POV / GEN	الشمول المالي يساهم في الحد من الفقر وتعزيز المساواة
BC ↔ PRV ↔ PDATA	العلاقة بين البنية التحتية الرقمية (البلوك تشين) وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية.
M-M ↔ DP	النقد المحمول كأداة رئيسية لتنفيذ عمليات الدفع الرقمي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الشكل (1).

ويشير الشكل (2) إلى تطور الأبحاث في التكنولوجيا المالية (Fintech) خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2024، وهي: الشمول المالي (FI)، وإدارة النقد (M-M)، والبيانات الخاصة (PRV_PDATA)، وتقنية البلوك تشين (BC)، ويُظهر المنحنى البرتقالي الخاص بموضوع الشمول المالي (FI) نمواً مستمراً وملحوظاً في عدد المنشورات، متصديراً باقي المواضيع بحلول عام 2023، أما منحنى إدارة النقد (M-M) فقد حافظ على وتيرة تصاعدية ثابتة حتى عام 2020، ثم شهد استقراراً، ويُلاحظ أن موضوع البيانات الخاصة (PRV_PDATA) سجل نمواً متدرجاً ليصل إلى تقارب مع المواضيع الأخرى بحلول عام 2023، وفي المقابل، فإن موضوع البلوك تشين (BC) شهد ارتفاعاً تدريجياً، ليصل إلى مستوى مماثل تقريباً لموضوعي M-M وPRV_PDATA في السنوات الأخيرة، ويعكس هذا التباين في الاتجاهات تزايد الاهتمام البحثي المتنامي بالشمول المالي ضمن دراسات التكنولوجيا المالية، بينما تتأثر المواضيع الأخرى بعوامل ديناميكية تتعلق بالتطورات التقنية والسياسات التنظيمية.

الشكل (2): التطورات البحثية للتكنولوجيا المالية 2014-2024



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على دراسة Dao, H., Le, P., & Nguyen, D. K. (2024). Financial inclusion and fintech: A state-of-the-art systematic literature review. *Journal of Financial Innovation*.

على الرغم من اعتبار التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني محركاً للشمول المالي، فقد واجه بعض الانتقادات، وينظر إلى أن الشمول المالي قد يخدم مصالح المؤسسات المالية بدلاً من الفقراء أنفسهم، وبعض الدراسات أظهرت أن التمويل الرقمي في الصين يمكن أن يُعزز التفاوتات ويدعم الرقابة الحكومية بدلاً من تمكين الفئات الضعيفة ينتقدون التفاؤل المفرط بشأن الأموال المتنقلة، معتبرين أن منصات مثل M-Pesa قد تُزيد التبعية الاقتصادية في الجنوب العالمي بينما أن التكنولوجيا المالية قد لا تقضي على التمييز في الإقراض ضد الأقليات. (Dao, Le, & Nguyen, 2024: 8)

ثالثاً: التحديات الاجتماعية والاقتصادية للتكنولوجيا المالية

هناك مجموعة من التحديات المرتبطة بالواقع الاجتماعي والتقني والاقتصادي وهي ممكن ان تؤثر سلباً على استخدام التكنولوجيا المالية وبالتالي اثارها على الشمول المالي والاقتصاد وتصنف هذه التحديات الى خمس فئات رئيسية كما يلي (Khando et al, 2023: 15).

- 1- **التحديات الاجتماعية:** ترتبط التحديات الاجتماعية لتقنيات الدفع الرقمي بالعوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤثر على سلوك الأفراد عند استخدامهم للتكنولوجيا، ويتعلق ذلك الشعور الذي ينتاب الأفراد بأن محيطهم يتوقع منهم استخدام تكنولوجيا معينة، فالفردي يتأثر بالمجتمع المحيط به حفاظاً على التوافق الاجتماعي والعلاقات ومن هذه التحديات ما يتعلق:
 - **الثقة (Trust):** تُعد من أكثر العقبات الاجتماعية شيوعاً. وتعني إيمان المستخدم بأن النظام آمن وجدير بالاعتماد
 - غياب التفاعل الإنساني: يشعر بعض المستخدمين بالانفصال نتيجة غياب العامل البشري في المعاملات.
 - **الفجوة العمرية:** كبار السن أقل ميلاً لاستخدام أنظمة الدفع الرقمي.
 - **التقبل الثقافي:** العادات والتقاليد قد تلعب دوراً في مقاومة التكنولوجيا.

- رضا المستخدم والولاء: يتأثران بشكل كبير بسهولة الاستخدام وتفاعل الأنظمة.
- التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي: أحياناً تُنشر شكاوى تؤثر على ثقة المستخدمين الجدد.
- 2- التحديات الاقتصادية: رغم أن تقنيات الدفع الرقمي تساهم غالباً في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، إلا أن الدراسات أظهرت مجموعة من التحديات الاقتصادية المرتبطة بها. وقد تم توثيق هذه التحديات في 11 دراسة ضمن العينة، وتوزعت بين دول متقدمة ونامية.
- التكلفة (Cost): لا تزال تكاليف استخدام بعض خدمات الدفع الرقمي مرتفعة، خاصةً على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- رسوم المعاملات: أو كلفة شراء أجهزة نقاط البيع، تشكل عبئاً مالياً يثني بعض التجار عن اعتماد النظام الرقمي بالكامل.
- غياب الحوافز المالية: في غياب حوافز من الحكومة أو البنوك، لا يرى كثير من المستخدمين سبباً قوياً للتحويل إلى نظام رقمي، خاصة في البيئات ذات الدخل المحدود.
- غياب الاستقرار النقدي والمالي: مثلما حدث في بعض الدول بعد تطبيق سياسات مفاجئة مثل إلغاء العملة (كما في الهند)، حيث سببت اضطرابات قصيرة المدى أثرت على السيولة النقدية والطلب الداخلي التأثير على الاستهلاك والنمو: أن الدفع الرقمي يزيد من استهلاك الأفراد ويعزز النمو الاقتصادي، لكنه في المقابل قد يؤدي إلى زيادة مفرطة في الإنفاق بالنسبة لبعض الشرائح، ما يخلق تحديات مرتبطة بإدارة الموارد الشخصية.
- الضرائب والرقابة: بعض المستخدمين يفضلون التعامل بالنقد لتجنب تعقيدات الضرائب، ما يجعل التحول الرقمي غير مرغوب فيه ضمن القطاعات غير الرسمية
- 3- التحديات التقنية:
- الأمان (Security): يُعدّ القلق الأمني أكبر التحديات التي تواجه المستخدمين، فاختراقات البيانات، والقرصنة، والتصيد الاحتيالي كلها تقلل الثقة في نظم الدفع الرقمي.
- الخصوصية (Privacy): تُثار المخاوف بشأن كمية البيانات الشخصية التي تجمعها تطبيقات الدفع، وطريقة تخزينها أو مشاركتها مع أطراف ثالثة.
- الاعتمادية (Reliability): تشمل مشاكل انقطاع الخدمة، أو بطء المعاملات، أو ضعف الصيانة، أذ أشار بعض المستهلكين في المناطق الريفية إلى ضعف الخدمة، مما يعيق التبني الواسع للتقنية.
- البنية التحتية (Infrastructure): تم تحديد غياب الإنترنت السريع أو الهواتف الذكية كعائق تقني رئيسي في البلدان النامية.
- التصميم وسهولة الاستخدام (Design & Usability) التصميم السيء يؤدي إلى إحباط المستخدم ويزيد من أخطاء المعاملات.
- 4- تحديات الوعي والمعرفة: ضعف الثقافة الرقمية، محدودية المعرفة باستخدام الأنظمة.
- 5- التحديات القانونية: غياب التشريعات الواضحة، مشكلات الشرعية، غموض تنظيم العملات المشفرة.

المطلب الثاني: تطورات التكنولوجيا المالية في العراق وبعض الدول (2017-2024)

يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، إذ يشكّل امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية بوابة الدخول إلى النظام المالي الرسمي والاستفادة من خدماته المتنوعة، كالإيداع، والادخار، والتحويلات، والدفع الإلكتروني. وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبحت الحسابات المصرفية لا تقتصر على الصيغ التقليدية فحسب، بل باتت تشمل المحافظ الرقمية المربوطة بأنظمة مالية مرخصة، ومن هذا المنطلق، يكتسب تحليل مؤشرات الشمول المالي، ليس فقط لقياس مدى اندماج الأفراد في النظام المالي، بل أيضاً لفهم الفجوات البنيوية بين الدول، ومدى فاعلية سياساتها في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع قاعدة المتعاملين مع المؤسسات المصرفية، أذ سيتناول هذا المطلب تطور هذه المؤشرات في العراق مقارنة ببعض الدول الإقليمية خلال الفترة (2017-2024)، بهدف إبراز التفاوتات في النمو المصرفي وتحليل العوامل المؤثرة في أداء كل بلد.

أولاً: التحليل الاقتصادي المقارن لنمو الحسابات المصرفية للعراق وبعض الدول

يشير الجدول (1) إلى أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية ارتفعت تدريجياً في جميع الدول مدار الدراسة، لكن بفوارق هيكلية واضحة تعكس نضج التجربة المالية والرقمية من جهة، والقيود المؤسسية والتنظيمية من جهة أخرى، وقد جاءت الإمارات في الصدارة خلال مدة الدراسة، حيث بدأت بنسبة 76% في 2017 وارتفعت إلى 87% في 2024، وهو ما يعكس نسبة عالية من الشمول المالي الرقمي، مدفوعاً بسياسات حكومية لرقمنة المدفوعات العامة والخاصة، وتكامل الهوية الرقمية مع النظام المصرفي، وانتشار استخدام المحافظ الرقمية وأنظمة الدفع الفوري.

تليها السعودية، التي ارتفعت من 67% إلى 85%، ويُعزى ذلك إلى تنامي دور مؤسسة النقد (ساما) في تنظيم قطاع التكنولوجيا المالية، وإطلاق استراتيجية وطنية للشمول المالي، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية مثل (STC Pay و AlinmaPay)، إضافة إلى إدماج النساء بشكل أوسع في القطاع المالي منذ عام 2019، ما عزّز النسب الإجمالية بشكل ملحوظ، أما تركيا، فقد ارتفعت نسبتها من 65% إلى 78%، مدعومة بتوسع البنوك الرقمية، وانتشار المحافظ الإلكترونية الخاصة، وتوسيع خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، خصوصاً في المناطق الحضرية، ويعكس هذا المسار مزيجاً من الديناميكية المالية والمرونة التقنية، إلا أن التحديات التضخمية والاقتصادية قد تكون قد حدّت من اندماج الفئات الأشد فقراً، وبخصوص مصر فقد شهدت نمواً، من 33% في 2017 إلى 60% في 2024، أي زيادة بنسبة 27 نقطة مئوية خلال سبع سنوات، وهو ما يعكس التأثير المباشر لحملات "الشمول المالي الريفي"، وبرامج "حياة كريمة"، وإصدار بطاقات "ميزة"، إلى جانب الدعم الدولي من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لتعزيز الإدماج المالي للفئات الهشة.

في المقابل، يظهر العراق كحالة استثنائية تعكس حداثة التجربة وضعف البنية التحتية، إذ انطلقت النسبة من 23% فقط في 2017 وارتفعت تدريجياً إلى 40% في 2024، ورغم أن هذه الزيادة (17 نقطة مئوية) تمثل تقدماً نسبياً، إلا أنها تُعد الأدنى بين الدول الخمس، ما يشير إلى استمرار ضعف الثقة بالقطاع المصرفي، وقلة الوعي المالي، وغياب الانتشار الجغرافي العادل للمصارف، لا سيما في المناطق الريفية والمحافظات.

الجدول (1): عدد الحسابات المصرفية لمجموعة من الدول للمدة (2017-2024)¹

السنة	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	76	33	67	65	23
2018	78	36	70	67	25
2019	80	39	73	69	27
2020	82	43	76	71	30
2021	84	47	78	73	32
2022	85	52	80	75	35
2023	86	57	83	77	37
2024	87	60	85	78	40

Source: Data for 2017 and 2021 are sourced from the official World Bank Global Findex Database (World Bank, 2018; 2022), while data for the intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies, central bank reports, and projections derived from global financial access surveys and digital financial inclusion metrics (IMF, GSMA, OECD)

ثانياً: مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية

يُعد مؤشر استخدام المدفوعات الرقمية أحد أهم مؤشرات التحول نحو الاقتصاد غير النقدي (cashless economy) ويمثل بوضوح مدى تكامل التكنولوجيا المالية في المجتمع والمؤسسات، وتشير البيانات إلى أن الإمارات حققت تقدماً واضحاً، إذ ارتفع المؤشر من 65% عام 2017 إلى 83% عام 2024، هذا التطور يُعزى إلى البيئة التنظيمية المتقدمة، واستراتيجية (التحول الرقمي الحكومي)، وربط معظم الخدمات العامة بالدفع الإلكتروني، إلى جانب انتشار المحافظ الرقمية مثل (Payit و e-dirham) فهي من أوائل الدول التي فرضت الدفع الرقمي في الدوائر الحكومية، مما أسهم في تعزيز السلوك الرقمي لدى المواطنين.

السعودية حققت أيضاً طفرة كبيرة، من 55% في 2017 إلى 80% في 2024، نتيجة سياسات (المدفوعات غير النقدية 2030) التي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، ودعم التطبيقات الوطنية مثل (STC Pay ومدى Pay)، إلى جانب إدماج المدفوعات الرقمية في التعليم والرعاية الصحية والقطاع الخاص، أما تركيا، فقد تطورت بشكل متسق، من 45% إلى 72%، مدفوعة بتوسع قطاع التكنولوجيا المالية وشركات الدفع الإلكتروني الخاصة مثل (Papara و lyzico) كما لعبت الأزمة النقدية التي مرت بها تركيا دوراً في تسريع الاعتماد على الدفع الإلكتروني كبديل أكثر من النقد، مصر بدورها

¹ في جداول هذه الدراسة تم الاعتماد على بيانات رسمية من قاعدة Global Findex للبنك الدولي لعامي 2017 و 2021

المستمدة من مسح ميدانية، اما بقية البيانات استخدمنا تقديرات للسنوات 2018–2020 و 2022–2024 مبنية على استراتيجيات وتقارير البنوك المركزية وبيانات من IMF وGSMA وOECD، وفق اتجاهات النمو السابقة ومؤشرات الوصول الرقمي.

شهدت تحسناً لافتاً في المؤشر، من 15% عام 2017 إلى 50% عام 2024، بفضل تطبيقات مثل (فوري وميزة)، ودمج الخدمات الحكومية بالدفع الرقمي، كما ساهمت حملات الشمول المالي المدعومة من البنك المركزي المصري في إدخال شرائح واسعة من المجتمع إلى النطاق الرقمي، لا سيما في برامج الدعم النقدي والتحويلات الاجتماعية. أما العراق، فقد بدأ من نقطة متدنية (8% فقط في 2017) وارتفع إلى 35% في 2024، أي بزيادة قدرها 27 نقطة مئوية، إلا أنه لا يزال يسجل أدنى نسبة بين الدول الخمس، وهذا يعكس مجموعة من التحديات الهيكلية، منها، ضعف انتشار نقاط البيع (POS) مقارنةً بعدد السكان، عدم إلزامية الدفع الإلكتروني في القطاع الحكومي أو التجاري، ضعف الثقافة المالية الرقمية لدى المواطنين، محدودية دور المصارف المحلية في تطوير محافظ رقمية قابلة للتشغيل، وقصور التشريعات التي تنظم المدفوعات عبر الإنترنت أو عبر الهاتف، إلى جانب ضعف التغطية البنكية في المناطق الريفية. ورغم إدخال نظام الدفع الإلكتروني، إلا أن تلك الأنظمة ركزت على تحويل الرواتب فقط، دون توسع حقيقي في الاستخدام التجاري اليومي، وفي الفترة الحالية ركزت السلطة النقدية على أهمية الشمول المالي واستخدام أدواته في جميع التعاملات في القطاع العام والخاص.

الجدول (2): نسبة البالغين (من 15 فأكثر) الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية (%)

Year	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	65	15	55	45	8
2018	68	18	58	48	10
2019	70	21	62	52	13
2020	73	26	66	56	17
2021	75	32	70	60	21
2022	77	38	74	64	26
2023	80	45	77	68	30
2024	83	50	80	72	35

. While data for the 2024World Bank,The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, :Source intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies, central bank reports.

ثالثاً: الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية:

تشير البيانات الخاصة بالفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في الشمول المالي للمدة 2017–2024 في كل من العراق، تركيا، السعودية، مصر، والإمارات، إلى مسار تنازلي عام يعكس تحسناً تدريجياً في وصول سكان المناطق الريفية إلى الخدمات المالية، إلا أن حدة الفجوة واختلافاتها بين البلدان تكشف عن تفاوتات بنيوية وتنموية عميقة. ففي العراق، ورغم انخفاض الفجوة من 20 نقطة في عام 2017 إلى 16.5 نقطة في عام 2024، إلا أنها ما تزال الأعلى بين الدول المشمولة، مما يدل على استمرار التحديات الهيكلية الكبيرة التي تعيق شمول الريف بالخدمات المصرفية، وعلى رأسها ضعف البنى

التحتية التكنولوجية والمصرفية، واتساع رقعة الفقر، وضعف الثقافة المالية، فضلاً عن محدودية الانتشار الجغرافي للمصارف والمؤسسات المالية.

أما في مصر، فقد تراجعت الفجوة من 15 إلى 11 نقطة، وهو تحسن نسبي يعكس أثر مبادرات الدولة لتحسين الشمول المالي في الأرياف، مثل برامج التحول الرقمي والتوسع في المحافظ الإلكترونية، لكنه يظل غير كافٍ مقارنة بحجم الفجوة والدور المتوقع للقطاع المصرفي في التنمية الريفية. في المقابل، أظهرت السعودية تحسناً بطيئاً للفجوة من 10 إلى 7.5 نقاط خلال الفترة، ما يشير إلى تركيز نسبي للخدمات في المدن الكبرى، رغم الجهود المبذولة في إطار رؤية 2030 لتمكين الفئات الأقل وصولاً للخدمات المالية، أما تركيا، فتمثل حالة استقرار نسبي، إذ ظلت الفجوة منخفضة وتراجعت من 8 إلى 6.8 نقاط، ما يعكس انتشاراً متوازناً نسبياً للبنية التحتية المصرفية وشبكات الدفع الإلكتروني في الأرياف. بينما تظهر الإمارات نموذجاً رائداً في تقليص الفجوة، حيث انخفضت من 5 إلى 3.5 نقاط فقط، بفضل سياسات الإدماج الرقمي الشامل، والتوسع في الخدمات الذكية، والربط الموحد بين الهوية الرقمية والحسابات المصرفية، وعليه فإن الاتجاه العام في جميع الدول يدل على تحسن الشمول المالي الريفي، إلا أن استمرار الفجوة في العراق ومصر يستدعي مزيداً من الإصلاحات الجذرية والتركيز على عدالة التوزيع المالي جغرافياً، من خلال سياسات تحفيزية، واستثمارات استراتيجية في الريف، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان الإدماج المالي الشامل وتقليص التفاوتات المكانية في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

الجدول (3): الفجوة الرقمية بين مناطق الحضر والريف (%)

السنة	الامارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	5	15	10	8	20
2018	5	14.5	9.8	7.8	19.5
2019	4.8	14	9.5	7.6	19
2020	4.5	13.5	9.2	7.5	18.5
2021	4.3	13	9	7.4	18
2022	4	12.5	8.5	7.2	17.5
2023	3.8	12	8	7	17
2024	3.5	11	7.5	6.8	16.5

. While data for the 2024World Bank, The Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, :Source
intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies,
.central bank reports

رابعاً: مؤشر المدخرات الرسمية من البالغين

يعكس مؤشر المدخرات الرسمية من البالغين (%) من السكان البالغين الذين يدخرون عبر مؤسسات مالية رسمية) تطوراً في الأداء المالي للدول الخمس محل المقارنة (الإمارات، السعودية، تركيا، مصر، العراق) خلال المدة من 2017 إلى 2024، وقد سجلت دولة الإمارات أعلى القيم طيلة الفترة، مرتفعة من 45% عام 2017 إلى 53% عام 2024، وهو ما يعكس بيئة مصرفية متطورة وثقافة ادخارية مؤسسية عالية بين المواطنين والمقيمين، إلى جانب انتشار الخدمات الرقمية والمصرفية الحديثة. تلتها السعودية التي سجلت ارتفاعاً من 35% إلى 46% خلال نفس الفترة، مدفوعة بإصلاحات رؤية 2030، وتوسيع قاعدة الشمول المالي وتفعيل أدوات الادخار الرسمي.

أما تركيا، فقد شهدت نمواً تدريجياً من 28% إلى 36%، وهو ما يُظهر مرونة النظام المصرفي رغم ما واجهه من تحديات اقتصادية وتضخم خلال بعض السنوات، بينما برزت مصر كحالة لافئة، إذ تضاعف المؤشر تقريباً من 10% في 2017 إلى 25% في 2024، نتيجة سياسات البنك المركزي المصري الرامية إلى ضم فئات جديدة إلى النظام المالي الرسمي، فضلاً عن توسع خدمات المحافظ الإلكترونية وبرامج التثقيف المالي. أما العراق، فرغم تسجيله أدنى المعدلات في المؤشر، إلا أنه شهد تحسناً نسبياً من 5% إلى 12%، وهو ما يدل على وجود تحول تدريجي في السلوك الادخاري، لكنه لا يزال يعكس ضعف الثقة بالمؤسسات المصرفية وغياب الخدمات المالية الشاملة، خاصة في المناطق الفقيرة أو الريفية. يُبرز هذا المؤشر وجود فجوة واضحة في الإدماج المالي بين الدول محل الدراسة، حيث ترتبط المستويات الأعلى للادخار الرسمي بفعالية النظم المصرفية وعمق الشمول المالي، بينما تكشف المستويات المتدنية، كما في العراق ومصر سابقاً، عن الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية وهيكلية تعزز ثقة المواطن بالنظام المالي وتضمن الوصول العادل والأمن إلى أدوات الادخار الرسمية.

الجدول (4): مؤشر المدخرات من السكان البالغين %

Year	الإمارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	45	10	35	28	5
2018	47	12	36	29	6
2019	48	14	37	30	7
2020	49	16	38	31	8
2021	50	18	40	33	9
2022	51	20	42	34	10
2023	52	22	44	35	11
2024	53	25	46	36	12

Source: World Bank, Global Index Database: Financial Inclusion Indicators ,2024

<https://globalindex.worldbank.org>.

خامساً: مؤشر استخدام الهاتف المحمول للدفع الرقمي

يعكس الجدول (5) تطور اعتماد السكان البالغين في خمس دول (الإمارات، مصر، السعودية، تركيا، العراق) على الهاتف المحمول كوسيلة للدفع الإلكتروني خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2024، ويُظهر المؤشر ارتفاعاً متصاعداً في جميع الدول محل الدراسة، مما يدل على تحول نوعي في السلوك المالي والاستهلاك الرقمي، ويكشف في ذات الوقت عن نجاح سياسات الشمول المالي والتحول الرقمي التي تبنتها معظم هذه الدول في أعقاب التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. وقد تصدرت دولة الإمارات هذا المؤشر طوال المدة، حيث ارتفعت نسبة المستخدمين من 60% في عام 2017 إلى 76% في عام 2024، مما يعكس بنية تحتية رقمية متقدمة، وانتشاراً واسعاً لحلول الدفع عبر الهاتف المحمول، إلى جانب ثقافة رقمية ناضجة وتوافر الخدمات المصرفية الذكية، أما السعودية فقد سجلت تقدماً ملحوظاً من 50% إلى 70% خلال نفس الفترة، مدفوعة بإستراتيجية وطنية طموحة لتعزيز الدفع غير النقدي ضمن رؤية 2030، وتوسيع قاعدة مستخدمي المحافظ الإلكترونية والخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول، أما تركيا، فقد تطورت من 35% إلى 55%، وهي نسبة متوسطة مقارنة بالخليج، لكنها تعكس تطوراً مستمراً في البنية التحتية الرقمية رغم التحديات الاقتصادية. من ناحية أخرى، أظهرت مصر نمواً تدريجياً ملحوظاً، إذ تضاعفت نسبة المستخدمين من 12% إلى 32% خلال ثمان سنوات، وهو ما يرتبط بجهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، وتوسيع استخدام المحافظ الإلكترونية وربطها بأنظمة الدعم والتحويلات الحكومية، أما العراق، فرغم تسجيله أدنى القيم في جميع السنوات، إلا أن المؤشر ارتفع من 6% في 2017 إلى 25% في 2024، وهو تحسن نسبي مهم يعكس بداية توسع في البنية الرقمية بعد سنوات من ضعف البنية التحتية المالية والمصرفية، إلا أن هذا النمو لا يزال محدوداً مقارنةً بجيرانه، مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات رقمية ومصرفية عميقة، تشمل زيادة تغطية الإنترنت، وتحسين الثقة بالأنظمة الرقمية، وتوفير الأطر القانونية لحماية المعاملات الرقمية.

إن تحليل هذا المؤشر يعكس وجود علاقة وثيقة بين تطور البيئة الرقمية من جهة، وتقدم أدوات الشمول المالي من جهة أخرى، حيث تؤدي زيادة الاعتماد على الدفع عبر الهاتف المحمول إلى تقليل الاعتماد على النقد، ورفع كفاءة الاقتصاد، وزيادة شفافية المعاملات، ويُظهر الجدول أن الدول الخليجية تصدر هذا التحول، في حين أن دولاً مثل مصر والعراق لا تزال في مرحلة التوسع التدريجي، ما يستدعي تدخلاً سياساتياً لخلق بيئة داعمة تسهم في تقليص الفجوة الرقمية والمالية وتعزيز الإدماج الاقتصادي الشامل.

الجدول (5): مؤشر استخدام الهاتف المحمول في الدفع الرقمي %

السنة	الإمارات	مصر	السعودية	تركيا	العراق
2017	60	12	50	35	6
2018	63	14	53	38	8
2019	65	16	56	40	10
2020	67	18	59	43	13
2021	69	21	62	46	16
2022	72	25	65	49	19
2023	74	28	68	52	22
2024	76	32	70	55	25

Source: World Bank, The Global Index Database 2021: Financial Inclusion, 2024. While data for the intermediate years (2018–2020, 2022–2024) are based on national financial inclusion strategies, central bank reports.

سادساً: تحليل تطور البنية التحتية لأنظمة الدفع في العراق وأثرها على الشمول المالي (2017-2024)

تعكس بيانات أنظمة الدفع في العراق للفترة 2017-2024 تحولات جوهرية في بنية الشمول المالي والتوجه نحو الرقمنة المصرفية، من خلال تتبع أداء أنظمة التحويل المختلفة الممثلة في أنظمة RTGS (نظام التسوية الإجمالية الآنية)، و ACH (نظام المقاصة الإلكترونية)، و IRPSI (نظام الدفع عبر القسائم الوطنية)، بعملتي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، من حيث عدد الحركات (Transactions) ومجموع المبالغ (Total Value) المنفذة وكالاتي:

1- نظام RTGS – Real-Time Gross Settlement

يعد هذا النظام الأداة الرئيسية للتسوية الفورية بين البنوك للمبالغ الكبيرة، وتشير البيانات إلى أن عدد الحركات بالدينار العراقي ارتفع من 72,036 عملية في 2017 إلى 109,286 عملية في 2024، بنسبة نمو تبلغ نحو 52%، بينما قفز مجموع المبالغ المنفذة من 160.6 تريليون دينار إلى أكثر من 374.1 تريليون دينار، أي ما يزيد على الضعف، أما بالدولار الأمريكي، فقد شهد النظام تراجعاً بعدد الحركات من 9,927 إلى 4,136، مقابل ارتفاع في إجمالي المبالغ من 3.26 مليار دولار إلى 6.15 مليار دولار، مما يشير إلى انخفاض عدد العمليات مع ازدياد قيمتها الفردية، وهو ما قد يعكس تغيراً في نوعية المعاملات أو تحولاً نحو الدينار في التسويات المحلية، هذا النمو يعكس توسع النشاط المصرفي المؤسسي، وارتفاع اعتماد المؤسسات على القنوات الرسمية للتحويل، بالإضافة إلى نضج البنية الرقمية للبنك المركزي وقدرته على إدارة تدفقات نقدية كبيرة بفعالية.

2- نظام ACH – Automated Clearing House

وهو نظام مخصص لتحويلات التجزئة (رواتب، فواتير)، وقد شهد قفزة نوعية في مؤشرات، حيث ارتفع عدد التحويلات بالدينار من 572 ألف عملية في 2017 إلى أكثر من 20.6 مليون عملية في 2024، بنسبة نمو كبيرة تتجاوز 3,500%، ما يدل على نقلة كبيرة نحو الخدمات المالية الرقمية للأفراد، كذلك ارتفع مجموع المبالغ من 25.3 تريليون دينار إلى 63.3 تريليون دينار.

وبالدولار، ازداد عدد التحويلات من 3,326 إلى 10,299، فيما ارتفعت القيمة من 419 مليون دولار إلى 827 مليون دولار، وهو ما يعكس زيادة تدريجية في استخدام العملة الأجنبية في أنشطة الأفراد والشركات، هذه الطفرة في نظام ACH توضح اتساع قاعدة الشمول المالي الرقمي، خاصة في تحويل الرواتب والخدمات، مدعومة بتوسع الحكومة في تبني المدفوعات الحكومية الإلكترونية.

3- نظام IRPSI – Iraq Retail Payment System Infrastructure

يمثل هذا النظام البنية التحتية للدفع الوطني عبر المحافظ الإلكترونية وأنظمة ال POS والتطبيقات المصرفية، ويظهر من البيانات أن عدد الحركات ارتفع من 7,357 عملية فقط في 2017 إلى أكثر من 58.4 مليون عملية في 2024، في زيادة صاروخية بنسبة تقارب 700,000%، بينما قفز مجموع المبالغ من 1.77 مليار دينار فقط إلى أكثر من 21 تريليون دينار. يُعد هذا التحول بمثابة نقطة التحول الرقمية الكبرى في النظام المالي العراقي، إذ يعكس دخول ملايين الأفراد في عمليات الدفع الإلكتروني اليومي، وارتفاع استخدام المحافظ الرقمية والاعتماد المتزايد على نقاط البيع والتطبيقات البنكية.

وتعكس هذه البيانات نمواً حقيقياً في الشمول المالي الرقمي في العراق، ليس فقط على مستوى القيمة، بل من حيث التحليل الكمي لهذه البيانات مما يعكس تحولاً مؤسسياً في النظام المالي الرسمي ويمكن ايجاز ذلك بالنقاط الآتية:

- 1- التحول الأكبر سُجِّلَ في نظام ACH وIRPSI، ما يشير إلى انتقال الاستخدام المالي من النخبة والبنوك إلى المجتمع ككل.
- 2- يشير نمو المبالغ وعدد الحركات إلى تحسن الثقة والاعتماد على الوسائل غير النقدية، وهو ما يُعدّ إحدى الركائز الأساسية لتقليل الاقتصاد النقدي وتقوية سياسات مكافحة الفساد والتسرب المالي.
- 3- تشير هذه التحولات الرقمية إلى مرحلة جديدة من الاندماج المالي في العراق، مدفوعة بتوجهات البنك المركزي نحو التحديث، وزيادة الطلب المجتمعي على الخدمات الرقمية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالبنية التحتية، الثقافة المالية، والثقة، ما يتطلب استكمال الإصلاحات التقنية والقانونية لضمان استدامة الشمول المالي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

الجدول (6): تطور البنى التحتية للدفع الإلكتروني في العراق (2017-2024)

ت	النظام	المؤشر	2017	2024
1	(RTGS دينار)	عدد الحركات	72,036.00	109,286.00
2	(RTGS دينار)	مجموع المبالغ	160,588,858,061,000	374,196,843,209,633
3	(RTGS دولار)	عدد الحركات	9,927	4,136
4	(RTGS دولار)	مجموع المبالغ	3,268,683,085	6,155,842,100
5	(ACH دينار)	عدد الحركات	572,072	20,648,984
6	(ACH دينار)	مجموع المبالغ	25,316,013,506,825	63,330,101,675,945
7	(ACH دولار)	عدد الحركات	3,326	10,299
8	(ACH دولار)	مجموع المبالغ	419,268,675	826,977,998
9	(IRPSI دينار)	عدد الحركات	7,357	58,415,498
10	(IRPSI دينار)	مجموع المبالغ	1,772,382,957,000	21,113,113,651,302

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي الموقع الاحصائي، والتقارير الاقتصادية السنوية.

إن تفوق الإمارات والسعودية في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالعراق لا يعود فقط إلى حجم التوسع في الدفع الرقمي، وإنما يرتبط بعدة عوامل مفسرة مترابطة:

- 1- السياسات الحكومية: الإمارات والسعودية اعتمدتا استراتيجيات وطنية واضحة للتحول الرقمي المالي ضمن (رؤية الإمارات 2031) و(رؤية السعودية 2030)، تضمنت خططاً لتقليص التعاملات النقدية، وتوسيع الدفع عبر الهاتف المحمول، وربط الأنظمة المصرفية بالمنصات الحكومية (مثل نظام مدفوعات سداد في السعودية).
- 2- الثقافة المالية المجتمعية: في هاتين الدولتين، ارتفعت مستويات الثقافة الرقمية والمالية نتيجة حملات التوعية الحكومية والشراكات مع القطاع الخاص، مما عزز ثقة المجتمع في المعاملات الإلكترونية.

- 3- الأطر التشريعية والتنظيمية: وفرت البنوك المركزية في الإمارات والسعودية بيئة تنظيمية متطورة عبر إصدار تعليمات واضحة لحماية المستهلك الرقمي، وتأمين أنظمة الدفع من المخاطر السيبرانية، وهو ما زاد من الثقة والاستقرار في المعاملات المالية الرقمية.
- 4- البنية التحتية الرقمية: مستوى انتشار الإنترنت عالي السرعة وتغطية الهواتف الذكية في الإمارات والسعودية يفوق نظيره في العراق، ما جعل خدمات الدفع الرقمي أكثر سهولة وانتشاراً.

الاستنتاجات

- 1- الإمارات تميزت بدمج أنظمة الدفع الرقمي مع الخدمات الحكومية (Government Smart Payment System) مما عزز الاستخدام اليومي وجعل الدفع الإلكتروني ضرورة وليست خياراً، كما أن السعودية ركزت على (الشمول المالي للمرأة) ضمن رؤية 2030، ما أدى إلى ارتفاع نسبة الحسابات المصرفية للإناث بشكل أسرع.
- 2- سجل العراق تحسناً تدريجياً في معظم مؤشرات الشمول المالي، لكن النسب ما تزال متواضعة مقارنة بالدول الأخرى.
- 3- يمثل ضعف الثقة في المؤسسات المالية، وغياب الثقافة المالية الرقمية، أحد أبرز معوقات التوسع في الدفع الإلكتروني.
- 4- تطورت أنظمة الدفع بشكل كبير، لا سيما نظام IRPSI، مما يعكس دخول الأفراد في الاقتصاد الرقمي.
- 5- ما تزال الفجوة الجغرافية (الحضر/الريف) والفجوة بين الجنسين قائمة في الوصول المالي.
- 6- العراق يفتقر إلى استراتيجية وطنية متكاملة تربط الشمول المالي بالتحول الرقمي بشكل ممنهج ضمن الجهاز المصرفي والمجتمع.

التوصيات

- 1- تطوير إطار تشريعي وتنظيمي يحكم جميع معاملات الدفع الرقمي ويوفر الحماية القانونية للمستخدمين.
- 2- تبني برامج وطنية للتثقيف المالي والرقمي موجّهة للفئات الأقل وعياً أو قدرة تكنولوجية.
- 3- دعم البنى التحتية في المناطق الريفية لتقليص الفجوة الجغرافية في الشمول المالي.
- 4- إشراك القطاع الخاص في تطوير محافظ إلكترونية مرخصة وقابلة للتشغيل البيئي.
- 5- ربط الدفع الرقمي بالسياسات الاجتماعية كالدعم النقدي والتحويلات لضمان قاعدة مستخدمين واسعة.

الخاتمة

تؤكد نتائج الدراسة أن التوسع في أنظمة الدفع الإلكتروني يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق الشمول المالي في العراق، إلا أن هذا التوسع يصطدم بتحديات مؤسسية وتنظيمية وثقافية تتطلب تدخلاً شاملاً من صانع القرار، ورغم تحقيق تقدم في بعض المؤشرات مثل استخدام الهاتف المحمول والمحافظ الإلكترونية، ما يزال الطريق معبد نحو بناء نظام مالي رقمي شامل ومستدام إلا أنه يحتاج وقتاً فضلاً عن الإرادة والوعي المصرفي، ويمثل تطوير استراتيجية وطنية تربط بين البنية التقنية والثقافة المالية والإطار التشريعي خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

- 1.Lai, K. P. Y., & Samers, M. (2021). Towards an economic geography of FinTech.
- 2.Abid, A., Li, C., & Mohd Rahim, N. H. (2023). The Emerging Technologies of Digital Payments and Associated Challenges: A Systematic Literature Review.
- 3.Hua, X., & Huang, Y. (2021). Understanding China's fintech sector: development, impacts and risks.
- 4.Dao, H., Le, P., & Nguyen, D. K. (2024). Financial inclusion and fintech: A state-of-the-art systematic literature review. *Journal of Financial Innovation*.
- 5.Khando, K., Islam, M. S., & Gao, S. (2023). Factors shaping the cashless payment ecosystem.
- 6.World Bank. (2018). Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.
- 7.World Bank. (2022). Global Findex Database 2021: Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19.
- 8.Central Bank of Iraq. (2017–2024). Annual Payment Systems Reports. Baghdad: CBI.
- 9.Central Bank of Egypt. (2022). Financial Technology in Egypt: Progress and Prospects.
- 10.GSMA. (2023). The Mobile Economy: Middle East & North Africa.
- 11.OECD. (2023). Digital Financial Inclusion Frameworks. Paris: OECD Publishing.